

التوضيح باليقين المعبر وهو التصريح ان بالعين المهملة بالارط  
 كبحر كطاب المقرة او حكيمة فيمن بتدبيره ان الالمجة  
 ابن علقم والنفال السهام وكليب جمع كليب كعبيد جمع عبيد  
 ووجه التمسك ان لم يظهر في واحد من تعققاته وادقلم  
 بقدر تعققاته على الثاني والثالث والارادوها على الالاول وانما قال  
 بظاهرها كانا وليه بكسائي في اشارة من طلب المدفوع الظاهر  
 ان مثله اتقاها في طلب المنصوب ويشد اليه عبارة الالم  
 ونصها وقال الفراء خلاها بلمان فيه ان اتقاها في الاعراب المطلوب  
 فالعلم لها اورده عليهم ان العوام كما لو كانت خلايوت  
 اجتماع عاملين على مهول واحد ان يريد ان العلم اجمع وعلمها كليهما  
 كما في زيور عدي وقابان وفيه نظر الفرق بان كلام من العقليين  
 يستعمل بجمع واحد وكلمن الالاسمين لا يستعمل بجمع وهذا  
 الخبر فليقتامل والالاهما في علمه نقلين عنه ونقل عنه انه  
 يجوز الالاهما موحدا في حال طلبها المدفوع ايضا فتقول قام وقد  
 اعواكهما اشجرتة موحدا الى الالم كونه مندرج  
 وصدرت زيدا هو فوهو فاعصم بين الالانوكيد التي استتر في  
 العقلا انه يمنع ان فيه فوهو مستتر كما مر  
 والافتتاح ما علمه التصديقية الالان وجوب افعالهم المدفوع  
 في الالاول عند الالالثاني لان الالانة يمنع حذوها عن الثاني  
 هذه الدليل بان ينفيد وجوب الالاهما بخصوصه بل هو الالانها  
 ويمكن ان يجاب بانها افتقدت على الالانة كفايتها في الالانها  
 وهو الالاسمي والجزء الثاني لزوم التكرار عند الالانها وقد تعال  
 التكرار الالانها من الالانها فقط على الالانها وقد تعال  
 الفاعل في مواضع معدومة وقد تقدم بيانها

ان كان الالانها الطالب المدفوع  
 على ما هو وتضمنه كلام التمسك  
 فان الالاول هو الطالب المدفوع فان كان  
 فهو يجمع الثاني في نفسه وانما هلمت فلا

فانهم

فانهم ولان الالانها بهذا يريد على جميع المتوسمين خلاف  
 الدليل الذي قبله فيرد به على الكسماي ومن يقول بغير  
 فقط قد جازي غير هذا الباب في قياسه عليه هذا  
 الباب وقد يعارض هذا الدليل بالمثل فنقال جامعة الفاعل  
 في غير هذا الباب فيقياس عليه هذا الباب ويحك فيه  
 الثاني ايضا بان عوار الالانها قبل الذكر في غير هذا الباب  
 لغرضه ايراد السبي مجلا ثم مفعلا ليكون او وقع في  
 النفس لا يبعد عواره مطلقا وكذا دفعه بان لا مانع  
 من كون الفرض هنا ايضا الاحتمال ثم التوضيح فتمام  
 وقد سمع ترق من قياس الالانها قبل الذكر في هذا  
 الباب على الالانها قبل الذكر في غير الالانها في هذا الباب  
 وانه فلا علم انه قد سمع من الالانها في هذا الباب  
 علامة الاطلاق فان دفع ما قيد الكسماي ان يقول بجمع  
 حذو الفاعل هنا ايضا كما في قوله تعققاته على ان ما لم يترك  
 به على حذو الفاعل هنا غير صواب كما استقر في افاده بي  
 وكما ان يري حذو الفاعل من الكسمة وهي على  
 تقيد الالانها مع الالانها من الكسمة مع الالانها  
 ظهورها استنفدت كون من هب الالانها سعالا  
 وليا سعالا والالف هب بضم الهم الموه بالالف هب ووجه  
 الاستعمال ان الالانها في الالانها في الالانها في الالانها  
 كلف هذا البيت لا يجره على الكسماي لان الضمير في الالانها  
 وهو جوي غير ان قوله ان يجره على هب منه ونحوه على  
 الفراء الاقنلاف العالمين وعدم ذكر الضمير موحدا